

اقتصاد

هذه طريقة الحكومة في التنشيط:
إيقاف بند الإعلان وترشيد الاشتراك
بالصف «الرسمية» وشراء الحواسيب!!

الوطن

يبدو أن الحكومة اكتشفت طريقة إبداعية جديدة، من خارج الصندوق، لشد أحزمته، وضبط النفقات، والحد من الهدر والفساد، تتمثل بوقف الدعاية والإعلان والاشتراك في الصحف والمجلات، وخاصة غير الرسمية منها، إضافة إلى ضغط بعض النفقات الإدارية المتعلقة بالقرطاسية ومصروفات الكهرباء والاتصالات وغيرها، علماً أن بند الإنفاق الإداري يكامله في موازنة ٢٠٢٠ بـ ٣٣٦,٨ مليار ليرة، منه ١٥٠,٦ مليار ليرة لبند الأدوية والمستلزمات المخبرية، و١٠ مليارات لبند البريد والبرق والهاتف والكهرباء والمياه، أما بند القرطاسية فببلغ ١١,٨٨ مليار ليرة، مقابل ٥٠٠ مليون ليرة لإجمالي الإنفاق على الدعاية والضيافة والمؤتمرات.

وتطبيقاً لسياسة ضغط النفقات تلك عمدت رئاسة مجلس الوزراء على الوزارات والجهات العامة بترشيد وضبط الإنفاق ومكافحة الهدر وتحديد أماكن الترهل فيها، وإيقاف الاشتراك بالمجلات والصحف والإعلانات غير الرسمية وترشيد الاشتراك بالصف الرسمية وإيقاف الصرف على بند الدعاية والإعلان.

وبحسب التعميم (الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه) فقد تم التوجه بالتحقق على مشتريات مستلزمات الإنتاج والقطع التبديلية من حيث السعر ومطابقة المواصفات وذلك تحت طائلة المسؤولية وفي حال المخالفة تحاسب إدارة الجهة المسؤولة على ذلك. إضافة إلى ترشيد الإنفاق الجاري من كافة جوانبه خاصة فيما يتعلق بمواد القرطاسية ومصروفات الكهرباء والماء والاتصالات والصيانة بمختلف أنواعها والمباني والسيارات.

كما طالب التعميم الوزارات بإيقاف شراء جميع أنواع المفروشات من خزف وطاولات، وكراسي، ومرابح، ومكفات، والأجهزة الكهربائية، وأجهزة الهاتف، والحواسيب المحسنة والثابتة ومطاميرها، والطابعات بمختلف أنواعها، ووجه التعميم إلى الاستفادة من موجودات الجهات العامة المتوفرة حالياً.

كما شدد التعميم على تشكيل لجنة من المعينين لدى المديرات والجهات العامة لضبط وترشيد الإنفاق وتحديد أماكن الهدر وحالات الترهل والفساد واقتراح الإجراءات الواجبة تجاهها.

أي أن إجمالي بند الترشيد لا تتخطى ٢٣ مليار ليرة، في حال تم ضغطها إلى النصف، فإن الوفرة بالكامل ١١,٥ مليار ليرة من أصل موازنة مقدرة بـ ٤٠٠ مليار ليرة! وهنا نقول للحكومة: من الجيد التفكير بضغط النفقات، لكن ماذا بشأن آلاف العقود الموقعة للقطاع الخاص ولا يتم فيها حتى الآن، وماذا بشأن ملف القروض المتعثرة، وماذا بشأن عقود المناقصات الكبرى، وماذا بشأن الإنفاق على المشاريع الاستثمارية؟ ليست هي الأخرى ملفاً توفر مئات المليارات، ومن منطلق الأولويات أيهما يستحق التركيز عليه حالياً!!

محمد منار حميجو

اعتبر العديد من أعضاء مجلس الشعب أن إجراءات الحكومة فيما يتعلق بموضوع الموازنة والأسعار يندرج تحت مستقبل اقتصادي مريض، والنهج الذي تتبناه سوف ينتج عنه نتائج كارثية على الاقتصاد والأجيال القادمة، مطالبين إياها أن تبين ماذا نفذت من توصيات الموازنة الحالية (٢٠١٩)، كما انتقد البعض تقرير لجنة الموازنة والحسابات حول مشروع قانون الموازنة للعام القادم (٢٠٢٠) لأنه مكرر ولم تتغير فيه سوى الأرقام، ويوجد فيه تناقض.

وخلال جلسة المجلس أمس، تطرق النائب آلان بكر إلى موضوع أسعار الصرف بقوله: هل يعقل أن يذهب كل المواطنين السوريين إلى العراقات حتى يعرفوا إلى أين يتجه سعر الصرف؟

وأوضح أنه لا يوجد أي بوادر أو تصور ليتم شرحها للمواطن الذي صبر في الحرب وانتصر بدماء الجيش العربي السوري وقائد سورية.

وأشار بكر إلى أنه يجب على الحكومة أن تؤمن الدخل ضمن سياسات ضريبية صحيحة وعادلة، وضمن ضوابط وأسس ومعايير لتحصيلها، وليس عن طريق المواطن الذي لم يعد يتحمل أعباء أكبر في ظل الظروف المعيشية والحصار الاقتصادي المفروض على سورية، مؤكداً أنه لا يجب فقط فرض ضرائب وهي ٢٢ بالمئة على الموظفين فقط، بل على التجار أيضاً.

ودعا بكر إلى تغيير آلية ضبط الأسعار باعتبار أن هذه الآلية يعمل بها منذ ٣٠ عاماً، موضحاً أنه بدل من تشجيع المحل لمدة أسبوع أو أكثر يجب تفريره بمبلغ مالي كبير.

بدوره، أكد النائب سمير حجار أن أرقام الموازنة تشير إلى أن حجم العجز المالي يندرج بعواقب اقتصادية كبيرة من خلال الإنفاق ومعدل التضخم، وخصوصاً أن العجز زاد بنحو ٥٤ بالمئة عن العام السابق.

واعتبر حجار أن هذا العجز سوف يؤدي إلى تراجع مستوى التنمية في كل المجالات، كما أنه سوف يسبب ارتفاعاً في معدلات الفقر والبطالة، مبيّناً أن تمويل العجز عن طريق القروض والاحتياطي يعني أنه يتم الاعتماد

نواب: تقرير لجنة الموازنة والحسابات مكرر ويوجد فيه تناقض ولم تتغير فيه سوى الأرقام بكر: هل يعقل أن يذهب السوريون إلى «العراقات» ليعرفوا إلى أين يتجه الدولار حجار: إجراءات الحكومة تنذر بمستقبل اقتصادي مريض

بكداش: موازنة

العام القادم عجيبة
وغريبة وعلى لجنة
«الحسابات» تعديلها

عمار الأسد: لا نريد

أن تطبقوا مقولة
تكلّموا ما تشاؤون
ونحن نعمل ما نشاء



الأسواق، فاعتبر النائب مجيب الرحمن اللذين أن الإجراءات الصارمة هي في تطبيق القانون وأن تكون على يانعي الجملة وليس على يانعي المرفق فقط، مؤكداً أن المشكلة في بعض المستوردين الذين هم يرفعون الأسعار في الأساس.

ورد عليه الوزير عبد الله بأن الرقابة هي على مستويين، الأول على المحال التي تباع بالمرفق وعلى المراكز الأساسية التي تباع في الجملة.

إلا أن كلام عبد الله دفع العديد من النواب إلى التحدث، فشدّد النائب عمار الأسد على ضرورة التركيز على مديرية الأسعار لأنه منها تنطلق كل الإجراءات، بينما رأى زميله طريف قوطرش أن المشكلة اليوم في ارتفاع سعر صرف الدولار وبالتالي فإنه يجب ضبط سعره قبل ضبط أسعار الأسواق ومحاسبة المصيرين.

وعاد وزير الدولة لرد مجدداً مؤكداً أن ما تم طرحه من الأعضاء هو في اهتمام الحكومة وأولوياتها.

تشاؤون ونحن نطيق ما نشاء»، مضيفاً: هناك مواطنون يسألوننا أين دور مجلس الشعب من الأسعار وسعر الصرف؟ وهذه الأسئلة نضعها برسم الحكومة حتى نجيب المواطنين.

ورأى النائب نبيل صالح أن تقرير لجنة الموازنة والحسابات هو نسخة مكررة عن السنوات السابقة ولم يتغير فيه شيء سوى الألفاظ، متسائلاً: لماذا يتم تكرار التوصيات نفسها رغم التغييرات إلا إذا كانت الحكومة لا تلتزم بها؟

ودعا للجنة إلى إعادة النظر في بعض أرقام الموازنة لأنها في الأصل انكماشية وتقشفية ولا تستطيع أي الحكومة تلبية نصف شؤون الدولة ورعايتها بهذه الأرقام.

نواب وزير الدولة

علّق عدد من أعضاء المجلس على عرض وزير الدولة لشؤون مجلس الشعب عبد الله عبد الله حول جلسة الحكومة أمس الأول، وخصوصاً ما يتعلق باتخاذ إجراءات صارمة لضبط

ورأى أن رفع الرواتب خفض من الآثار السلبية لسياسة الحكومة في المجال الاقتصادي والاجتماعي، لكن هذه الحكومة إذا استمرت في نهجها الحالي سوف ينتج عنه نتائج كارثية على الإنتاج ومعيشة المواطن.

مضيفاً: إصرار الحكومة على زيادة نسب العجز وفق نسب تنفيذ متدنية للمشاريع وبالتالي تخلفاً دوران في حلقة مفرغة، والاستمرارية يدفع إلى أكثر من تساؤل لصلصة من يحدث ذلك؟

أما النائب محمد الخليلي، فقال: أقول لحكومتنا العنيدة أن الأوان لمع تداول الدولار في السوق المحلية، فالحكومة تقول إن هذا الارتفاع في سعر الصرف وهمي، وبالتالي تخلفاً دوران في حلقة مفرغة.

ورأى زميله وليد درويش أن تقرير لجنة الموازنة تخفّره من التقارير وفيه تناقض، ذلك حينما يتبنّى التقرير المالي للحكومة هذا يدل على وجود هذا التناقض.

وطالب النائب عمار الأسد الحكومة أن تبين ماذا طبقت من توصيات الموازنة الحالية ولا تزيد تطبيق المقولة القائلة «تكلّموا ما

على مصادر تمويل خطرة». وأضاف حجار: يتبين لنا أننا أمام مستقبل اقتصادي مريض لا يعالج بإجراءات تقليدية ولا في أن معظم الوزارات لم تتجه إلى تشجيع حقيقي وعملي للصناعات والتجار والحرفيين والمهن العلمية، بل اعتبرتهم وزارة المالية منجماً للضرائب والرسوم، وأنه للأسف استفاد الكثير من الحرب الغاشمة على سورية وجعلها مبرراً لأخطائه وفساده وتقصيره.

وأكد زميله عمار بكداش أن تمويل العجز سوف يكون له منعكسات سلبية ثقيلة على مجال الاقتصاد الوطني والأجيال القادمة، معرباً عن أمله بأن تعدل لجنة الموازنة والحسابات هذه الموازنة الغربية والعجيبة بما يسمح به النظام الداخلي للمجلس.

ودعا بكداش إلى الإصلاح الضريبي، وأن يعرّف هناك تعديل لهذا النظام، يستهدف كبار أصحاب الدخل من المضاربين والسامسة والمثلفين وغيرهم.

كحيل لـ«الوطن»: من يبتعد عن الجودة خطوة يقترب من الفساد خطوات

في اليوم الوطني للجودة.. مطالب بتطبيق مواصفة مكافحة الرشوة والفساد

علي محمود سليمان
ت: طارق السعدوني

صرح رئيس الجمعية العلمية السورية للجودة المستشار هشام كحيل لـ«الوطن» بأن حال تم ضغطها إلى النصف، فإن الوفرة بالكامل ١١,٥ مليار ليرة من أصل موازنة مقدرة بـ ٤٠٠ مليار ليرة! وهنا نقول للحكومة: من الجيد التفكير بضغط النفقات، لكن ماذا بشأن آلاف العقود الموقعة للقطاع الخاص ولا يتم فيها حتى الآن، وماذا بشأن ملف القروض المتعثرة، وماذا بشأن عقود المناقصات الكبرى، وماذا بشأن الإنفاق على المشاريع الاستثمارية؟ ليست هي الأخرى ملفاً توفر مئات المليارات، ومن منطلق الأولويات أيهما يستحق التركيز عليه حالياً!!

ووين أن المواصفة التي تشكل الأهم لأهداف التنمية المستدامة وفق متطلبات بلدنا في المواصفة ٣٧٠٠١/ حول مكافحة الرشوة والفساد، لكون الرشوة هي إحدى أدوات الفساد الذي يستهدف السلوك الوظيفي، إذ تتبنى المواصفة المذكورة مبادئ المسؤولية المجتمعية بكافة المرافق الحكومية وغير الحكومية من شفافية واحترام لسيادة القانون، وإن هذه المواصفة المعتمدة من قبل منظمة الأمم المتحدة تحتاج لاستراتيجية وطنية تعتمد على توفير الإيرادات الجيدة لتعزيز منظومة مكافحة الفساد وترسيخ مبادئ النزاهة على المستويين الشخصي والمؤسسي والشفافية والمساءلة وسيادة القانون واستقلالية القضاء والمشاركة المجتمعية.

جاء تصريح كحيل على هامش الندوة ٢٣ للجودة بعنوان «الجودة في خدمة التنمية



الجودة المشهورة بالتدليس، وإن من يقدم شهادة تأهيل دونما تحقيق المعايير والضوابط العالمية لهو أخطر ممن يتلاعب بلقمة عيشنا، مطالباً الجهات المعنية أن تقوم بدورها بالتطبيق في منح الشهادات، حيث إن الجودة مسؤولية الجميع، وفي جمعية الجودة تنطلق لشراكة حقيقية مع المنظمات والجهات المعنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وخلق بيئة استثمار مظهر بمعايير الجودة العالمية.

من جانبها، أشارت وزيرة سولوى عبد الله إلى أن الدراسات أثبتت الدور المهم والإستراتيجي لتطبيق مفاهيم الجودة في تحقيق أهداف التطور وخاصة في المؤسسات الاقتصادية لخلق بيئة الاستثمار المناسبة والتي تدعم النمو والجودة وبالتالي تدعم المستقبل.

وبين معاون وزير الإدارة المحلية والبيئة لؤي خريطة لـ«الوطن» أن الوزارة تقدر أهمية الوحدات الإدارية في تطبيق التنمية المستدامة، منوهاً بأن الوزارة قامت بتعيين الوحدات الإدارية ومجالسها المحلية لتحقيق التنمية المحلية والمسؤولية الاجتماعية وتقديم خدمات جودة عالية، وذلك من خلال مجموعة مشاريع، ومنها دعم برنامج مشروعي الذي تنفذه الأمانة السورية للتنمية حيث يقوم البرنامج بتأمين صناديق مالية غير ربحية تقدم التمويل المتنامي الصغر للقطاعات الفقيرة والأشفاقاً بهدف تأسيس مشاريعها الخاصة المرددة

اتفاق سوري إيراني على بناء ضواحي ومدن والبرنامج التنفيذي قيد التوقيع

الوطن

بدأت في العاصمة الإيرانية طهران أمس اجتماعات اللجنة السورية الإيرانية المشتركة في مجال الأشغال العامة والإسكان في مقر وزارة الطرق وبناء المدن الإيرانية، وذلك لتعزيز التعاون الثنائي والعمل على تحقيق قفزة نوعية في مجال الإنشاء والتشييد وبناء الضواحي والمدن بما تتطلبه مرحلة الإعمار في سورية.

ترأس الاجتماعات عن الجانب السوري وزير الأشغال العامة والإسكان سهيل عبد اللطيف وعن الجانب الإيراني وزير الطرق وبناء المدن محمد إسلامي، بحضور سفير سورية لدى طهران عدنان محمود، ومستشار النائب الأول لرئيس الإيراني رئيس لجنة تنمية العلاقات الاقتصادية السورية الإيرانية العراقية حسن دانائي فر.

وممثلين عن القطاع الحكومي والخاص وخبراء من البلدين. وبحسب سانا، أكد الوزير عبد اللطيف أهمية التنفيذ العملي لمذكرة التفاهم الموقعة بين الجانبين والبدء بالعمل المشترك بين الشركات المعنية، وقال إن هناك مجالات وفرصاً كثيرة للعمل بالتعاون الثنائي يجب استثمارها وإزالة العقبات أمام مسيرة التعاون من خلال الخطط التنفيذية للمشاريع السكنية ومشاريع الخدمات العامة في سورية.

وشدّد على أهمية التوقيع على البرنامج التنفيذي لمذكرة التفاهم التي وقعت بين الجانبين في الشهر الأول من العام الجاري خلال اجتماع اللجنة السورية الإيرانية في دمشق وصولاً إلى تنفيذ ما تم التوصل إليه من مباحثات.

من جانبه أكد وزير الطرق الإيراني استعداد وزارته والمؤسسات المتعلقة بها للتعاون مع وزارة الأشغال العامة والإسكان السورية والعمل على تحقيق نتائج ملموسة في هذا المجال. وشدد الجانبان على تحقيق شراكات مشتركة في مجال الإسكان والأشغال العامة وتكثيف الجهود لتنفيذ كل ما تم بحثه على أرض الواقع بما يخدم مصالح البلدين والشعبين الشقيقين كما تم بحث مسودة البرنامج التنفيذي لمذكرة التفاهم من قبل خبراء الطرفين ليصار إلى توقيعها خلال هذه الزيارة.

«التأمين» يكشف انخفاض إجازات الاستيراد

التأمين الإلزامي على السيارات ازداد.. والإنفاق على «الصحي» وصل إلى ٧,٤ مليارات ليرة

عبد الهادي شباط

تجاوزت قيمة أعمال المؤسسة السورية للتأمين (البدلات والأقساط) حتى نهاية الربع الثالث من العام الجاري (٢٠١٩) مبلغ ١٩ مليار ليرة سورية، بزيادة ١,٤ مليار ليرة عن الفترة نفسها العام الماضي، وهو ما يمثل زيادة بنحو ٨ بالمئة.

وبلغت الزيادة لدى فرع إلزامي السيارات متضمناً التأمين الحدودي نحو مليار ليرة عما كانت عليه في العام ٢٠١٨ بينما سجلت فرع الحريق زيادة بنحو ٤٠٠ مليون ليرة، مقابل انخفاض في بقية فروع التأمين، إذ سجل فرع النقل تراجعاً بنحو ٢٠٠ مليون ليرة عن الفترة نفسها من العام الماضي، وهو ما يعادل

٢٠ بالمئة، لأسباب وفق ما أوردته المؤسسة تتعلق بتراجع حجم إجازات الاستيراد، وإن التأمين البحري غير إلزامي ومعظمه حكومي، إذ تكون معظم التأمينات في هذا المجال على مواد المشاريع الحكومية، وإن هناك حالة تباين مستمرة في مثل هذه المستوردات مع إذ عادة ما يتراشق تراجع المستوردات مع عمليات التركيب لمثل هذه المواد وإدخالها في الإنتاج.

وسجل التأمين الهندسي تراجعاً في محفظته بمقدار ٨ بالمئة، بينما سجل باقي فروع التأمين تراجعاً عند المعدلات نفسها من الإنتاج بالمقارنة مع العام الماضي. كما أظهرت بيانات المؤسسة أن الإنفاق العام (التعويضات) لدى المؤسسة تجاوزت ٩,٥

مليارات ليرة، وبالمقارنة مع تعويضات الفترة نفسها من العام الماضي، والتي سجلت نحو ٩,١ مليارات ليرة، نجد أن قيم الإنفاق لدى المؤسسة ارتفعت لهذا العام بواقع ٤ بالمئة.

وتركزت الزيادات في الإنفاق لهذا العام في التأمين الصحي، حيث سجل نحو ٧,٤ مليارات ليرة مقارنة مع ٧ مليارات ليرة في العام الماضي حتى نهاية الربع الثالث.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين المدير العام للمؤسسة السورية للتأمين إياد زهراء أن جملة المؤشرات التي صدرتها المؤسسة حتى نهاية الربع الثالث من العام الحالي تظل حالة من التفاؤل لدى المؤسسة، وغير مرتبطة بإظهار الربحية أو الخسارة فيها، لأن عمل

التأمين فني بامتياز، والتعويضات المدفوعة سوف تستمر من شركات إعادة التأمين، وكثلة الاحتياطيات التي تحجز على الأعمال الفنية وفق النسب المقررة من الجهة المشرفة متغيرة، لأن الفارق الذي يظهر بين حجم الإنتاج والتعويضات المدفوعة والحوادث المدفوعة والدعاوى القضائية المتتابعة يظهر في ميزانية الشركة بعد القيام باحتجاز ما يلزم وتوضيح الموقف المالي النهائي للشركات.

وبين أن نتائج المؤسسة سجلت أرباحاً مع نهاية العام ٢٠١٨ بنحو ٤,٨ مليارات ليرة سورية، وهو ما عزز من قدرة المؤسسة على الاستمرار في تقديم خدماتها ونشاطها التأميني والاجتماعي كونها مؤسسة حكومية.

